بتاريخ: ٢١ مايو ٢٠٢٤ العدد: ٧٠١ المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

تقرير تنافسية السياحة والسفر

أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي صباح اليوم تقرير تنافسية السياحة والسفر لعام 2024، والذي يصدر كل عامين ويقوم بتحليل نقاط القوة التي تتمتع بها الاقتصادات التي تشكل وجهات للسفر والسياحة والمجالات التي بحاجة للتحسن فيها، وذلك من خلال تقييم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على هذا القطاع في هذه الدول. ويتضمن التقرير مؤشر تطوير السياحة والسفر والذي يقوم بترتيب 119 اقتصاد في هذا القطاع.

ويأتي إطلاق هذا التقرير في مصر بالتعاون مع المركز المصري للدراسات الاقتصادية، وهو الشريك البحثي الوحيد للمنتدى في مصر، والذي تولى جمع بعض البيانات الاقتصادية الخاصة بها.

رابط الخبر

يستعرض هذا العدد الخاص من "رأي في خبر" فيما يلي توصيفا للأبعاد الخمسة التي يقيمها التقرير، يليه نتائج سوق السفر والسياحة المصري، و أخيرا أهم نتائج التقرير الخاصة بالسياحة العالمية.

أولا: الأبعاد الخمسة لمؤشر تطوير السياحة والسفر

ينقسم مؤشر تطوير السياحة والسفر إلى خمسة أبعاد رئيسية، يحتوي كل منها على عدد من الركائز على النحو التالي:

1. **البيئة الداعمة**: ويتضمن هذا البُعد الشروط العامة اللازمة لعمليات التشغيل بالقطاع السياحي ويضم خمس ركائز هي: **بيئة الأعمال التجارية** ومدى وجود سياسات تشجع على الاستثمار في الدولة المعنية؛ **والأمن والسلامة** لتقييم المخاطر التي قد تواجه السكان المحليين أو السائحين الوافدين؛ **والصحة والنظافة** وتُعني بمدى توافر مقومات الصحة والنظافة وقدرة السائحين على الحصول على المساعدات والخدمات الطبية؛ **والموارد البشرية وسوق العمل** والتي تقيس المهارات والكفاءة في سوق العمل؛ وأخيرا **جاهزية الاقتصاد من حيث توفر مقومات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**.
2. **سياسات السياحة والسفر والظروف التمكينية**: يشمل هذا البُعد السياسات والجوانب الاستراتيجية التي تؤثر على صناعة السياحة والسفر، ويتضمن ثلاث ركائز هي: **أولوية قطاع السفر والسياحة في السياسات الحكومية**؛ **والانفتاح الدولي**؛ **وتنافسية الأسعار** في القطاع.
3. **البنية التحتية والخدمات**: يقيس هذا البُعد مدى توفر وجودة البنية التحتية اللازمة لقطاع السياحة والسفر، ويتضمن ثلاث ركائز هي: **البنية التحتية للنقل الجوي**؛ **والموانئ والبنية التحتية الأرضية**؛ **والبنية التحتية للخدمات السياحية**.

4. **<u>الموارد الطبيعية والثقافية</u>**: يتولى هذا البُعد تقييم كافة الجوانب المرتبطة بالموارد الطبيعية والثقافية من خلال ثلاث ركائز هي: **مواقع الجذب الطبيعية**؛ **والمواقع التراثية والثقافية؛ والموارد غير الترفيهية**.
5. **<u>استدامة السياحة والسفر</u>**: يتناول هذا البُعد التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه قطاع السياحة والسفر ويحتوي على ثلاث ركائز هي: **الاستدامة البيئية**، وتقيس استدامة الطاقة في القطاع والاستدامة العامة للبيئة الطبيعية للاقتصاد الذي يتم تقييمه وحماية الموارد الطبيعية به؛ **والتأثير الاقتصادي والاجتماعي للسفر والسياحة** وذلك من حيث المساهمة في توفير فرص عمل مرتفعة الأجر وتحقيق المساواة بين الجنسين في قوة العمل؛ **واستدامة الطلب على السفر والسياحة**، وتقيس العوامل التي قد تشير إلى وجود أو العرضة لوجود تقلب في الطلب أو اتجاهات الطلب غير المستدام الأخرى.

<u>ثانيا: ترتيب مصر في تقرير تنافسية السفر والسياحة 2024 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي</u>

يقوم مؤشر تطوير السفر والسياحة بتقييم كل دولة من خلال منحها درجات تتراوح بين 1 إلى 7 (الأسوأ للأفضل).

البعد	الركيزة	الدرجة 7-1	مقارنة بالدول الأخرى
البيئة الداعمة	بيئة الأعمال التجارية	3.88	أقل من المتوسط
	الأمن والسلامة	5.37	أقل من المتوسط
	الصحة والنظافة	3.95	أقل من المتوسط
	الموارد البشرية وسوق العمل	3.43	أقل من المتوسط
	جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	4.45	أقل من المتوسط

سياسات السياحة والسفر والظروف التمكينية	أولوية قطاع السفر والسياحة في السياسات الحكومية	5.87	فوق المتوسط
	الانفتاح الدولي	3.09	أقل من المتوسط
	تنافسية الأسعار في القطاع	6.11	فوق المتوسط
البنية التحتية والخدمات	البنية التحتية للنقل الجوي	4.58	فوق المتوسط
	الموانئ والبنية التحتية الأرضية	3.85	متوسط
	البنية التحتية للخدمات السياحية	2.76	أقل من المتوسط
الموارد الطبيعية والثقافية	الموارد الطبيعية	3.11	متوسط
	الموارد الثقافية	3.18	فوق المتوسط
	الموارد غير الترفيهية	2.39	أقل من المتوسط
استدامة السياحة والسفر	الاستدامة البيئية	4.07	أقل من المتوسط
	التأثير الاقتصادي والاجتماعي للسياحة والسفر	2.27	أقل من المتوسط
	استدامة الطلب على السياحة والسفر	4.90	فوق المتوسط
المجموع الكلي		3.96	أقل من المتوسط

- احتلت مصر بحسب التقرير المركز 61 من 119 دولة على مستوى العالم وجاءت في المركز 11 على مستوى الشرق الأوسط.
- سجلت مصر في مؤشر تطوير السفر والسياحة درجة دون المتوسط بفارق طفيف بوجه عام (3.96)، غير أن هذه النتيجة ليس موزعة بالتساوي بين جميع الركائز.

- يشير التقرير إلى أن **نقاط القوة الرئيسية** التي تتمتع بها مصر هي:

- *الموارد الثقافية* نظرا للعدد الضخم من المواقع التراثية والأثرية التي تتميز بها مصر.
- *منح الأولوية لسياسات السفر والسياحة*؛ حيث تضع الحكومة سياسات تعمل على تعافي القطاع عقب أزمة كوفيد-19
- *التنافسية السعرية* نظرا لانخفاض قيمة الجنيه مما جعل تكلفة الزيارة لمصر زهيدة بالمقارنة بالدول الأخرى
- *النقل الجوي والموانئ والبنية التحتية الأرضية*، ويرجع ذلك إلى الاستثمارات الحكومية في الطرق والسكك الحديدية بطول البلاد وعرضها، فضلا عن بناء وتحديث المطارات.
- *استدامة الطلب على السفر والسياحة* نظرا لأن الازدحام بسبب السياحة لا يمثل مشكلة في مصر.

- **إلا أن التقرير ألقى الضوء على أهم أوجه الضعف التي تسببت في تأخر ترتيب مصر على النحو التالي:**

- سجلت مصر درجات دون المتوسط في ركيزة البيئة الداعمة بسبب عدم تقديم خدمات صحية للسائحين، وأقل من المتوسط بفارق طفيف في ركيزة الأمن والسلامة، فضلا عن انخفاض درجتها في ركيزة جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقطاع السياحة.
- رغم منح الحكومة الأولوية لقطاع السياحة في سياساتها إلا أن انفتاح شركات القطاع الخاص من خارج قطاع السياحة على العمل فيه ضعيف.
- جاءت درجة مصر في ركيزة التأثير الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأدنى من بين جميع الركائز.

- حصلت مصر على درجة منخفضة أيضا في ركيزة الموارد غير الترفيهية، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى عدم وجود المؤسسات التعليمية أو الشركات التي يمكن أن تجعلها وجهة للسفر من أجلها.

- بلغ التحسن في ترتيب مصر 4.3% في مؤشر تطوير السفر والسياحة منذ عام 2019 مدفوعا في ذلك بتحسن البنية التحتية للنقل والجهود الحكومية للترويج للسياحة إلى مصر.

ثالثا: أهم نتائج التقرير الخاصة بأسواق السفر والسياحة العالمية

- لا تزال أوروبا وآسيا والولايات المتحدة تحتل مراكز متقدمة في مؤشر تطوير السفر والسياحة، ويرجع ذلك إلى تمتع هذه الاقتصادات بظروف تجارية مواتية، وسياسات السفر المفتوحة بين بعضها البعض، وتطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بها، إلا أن البلدان النامية بدأت تلحق بها.

- خلال الخمس سنوات الماضية منذ عام 2019، شهدت الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تحسنا كبيرا في المؤشر بقيادة السعودية التي تصدرت القائمة بنسبة تحسن قدرها 5.7%، بينما كان التحسن في الدول مرتفعة الدخل غير ملحوظ بنفس الدرجة.

- الركيزة الرئيسية المتسببة في تأخر ترتيب الدول منخفضة ومتوسطة الدخل هي **ركيزة البيئة الداعمة**، حيث تتمتع الدول مرتفعة الدخل عادة بمستوى أفضل في ركائز بيئة الأعمال التجارية وجاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والرعاية الصحية.

- على الرغم من تحسن ترتيب الدول منخفضة ومتوسطة الدخل إلا أن غالبيتها سجلت درجات دون المتوسط في المؤشر، ولا يزال هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود للحاق بركب الدول المتقدمة.

تنبيه هام:
يتم الحصول على محتوى الخبر في هذا التقرير من المصادر المشار إليها مباشرة، والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في الرأي.

© ٢٠٢٤ المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)
جميع الحقوق محفوظة.